

تجربة التحديث في اليابان وامكانية الاستفادة منها في العراق

أ.م.د. ابتسام محمد العامري^(*)

المقدمة :

تعد تجربة التحديث في اليابان من انجح التجارب العالمية في هذا المجال واكثرها رسوخا وتطورا من حيث قدرتها على اقتباس علوم الغرب وتقنياته المتطورة دون المرور بمرحلة التبعية والانقياد له ، اي نجحت في توطين التكنولوجيا الغربية وتطويرها بحيث تستطيع اختراق حواجز الاخرين في حين تبقى حواجزها الداخلية محمية وصعبة الاختراق .

استطاعت اليابان الانفتاح على الغرب لكنها تمكنت في الوقت ذاته من المحافظة على تراثها وتقاليدها وقيمها الموروثة وسلوكياتها الاجتماعية المميزة التي تعد الركيزة الاساسية لضمان استمرارية نموذجهما التنموي وتحصينه من سلبات التحديث السريع الذي يفرض عادة الى التغريب .

تميزت التجربة اليابانية في التحديث بنضجها لانها استوعبت ما يلائمها من علوم وطورتها لتنتج تجربة فريدة يحتذى بها في دول اخرى بل ان نموذجهما كان الوحيد الذي اثبت كفاءة عالية في تحدي العالم الغربي في ساحاته الرأسمالية.

نجحت اليابان خلال العقود الثلاثة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية من تحويل بلدها من بلد شبه مدمر الى معجزة اقتصادية كبرى بفضل المساعدات الامريكية المباشرة وشبه المباشرة ، اذ نجحت في استيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها متجاوزة الغرب في كثير من التقنيات مثل الانسان الآلي والبصريات والاجهزة الطبية والاعلامية .

^(*) رئيس قسم دراسة الازمات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

تقوم فرضية الدراسة على اساس انه على الرغم من ان تجربة التحديث في اليابان شملت الجوانب كافة الا ان الجانب الاقتصادي كان الاسرع نموا وتطورا والاكثر بروزا وصعودا من الجوانب الاخرى والتي اخذت تتأثر بنتائجه ومعطاته .

تم بحث هذا الموضوع في اربعة محاور اساسية هي كآآتي :

المحور الاول : الاطار النظري للتحديث .

المحور الثاني : مراحل تطور العملية التحديثية في اليابان ومشكلاتها .

المحور الثالث : اسس ومقومات تجربة التحديث في اليابان .

المحور الرابع : امكانية الاستفادة العراق من تجربة اليابان التحديثية.

المحور الاول : الاطار النظري للتحديث .

اولا : مفهوم التحديث ومعناه .

كشفت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية عن حقيقة ان مصطلح التغريب الذي ساد قبل الحرب كان ضيقا جدا لان نمط التواصل الذي اخذ ينتشر بانتظام ويطبع التغيير الاجتماعي بسرعة واتساع كبيرين اخذ يحظى بدلالة عالمية ، واستجابة لهذه الحاجة ظهر مصطلح التحديث ، وهو المصطلح الذي مكن علماء التنمية من الحديث عن اوجه التشابه التي نلاحظها في كافة المجتمعات الحديثة بغض النظر عن موقعها وتقاليدها .

ان الجوهر المادي للتشابهات الملحوظة كان اقتصاديا ، فعلى اساس متوالية الاداء الاقتصادي يمكن ان يتم بشكل منتظم وغير غامض تصنيف ومقارنة المجتمعات ، وقد اتخذت خطوة مهمة عندما توصل علماء اقتصاديات التنمية الى الاجماع على ان الاهتمام ينصب على نمو الدخل مقابل السكان ، ان هذا التعريف العملياتي البسيط حدد بشكل متزامن المتوالية التوجيهية للتنمية الاقتصادية والمعدل المقارن لمستويات الانجاز موازيا لهذه المتوالية ، وبذلك فإنه ركز على تحليل التنمية الاقتصادية ودعم التحليل الاكثر شمولاً للتحديث بوصفه عملية اجتماعية .

لذلك فأن التحديث هو عملية تحول اجتماعي تكون التنمية فيه هي العنصر الاقتصادي ، فالتحديث ينتج البيئة الاجتماعية التي تشهد بشكل فعال تصاعد الدخل مقابل كل فرد ، ومن اجل ذلك فأن الافراد الذي ينتجون او يستهلكون الدخل المتزايد يجب ان

يفهموا ويقبلوا القواعد الجديد للعبة بعمق يكفي لتحسين سلوكهم الانتاجي ونشره عبر المجتمع ، ان هذا التحول في ادراك وتحليل السلوك المتجه نحو الثروة لا يستدعي شيئا اقل من من اعادة التشكيل النهائي واعادة التقاسم الشامل لكل القيم الاجتماعية والسلطة والمنزلة والمكانة والعاطفة والرفاه والمهارة والتنوير(1).

ان التنمية الاقتصادية هي اولوية عليا لكل مجتمع حديث وهي المحرك الاساسي للتحديث وان لم تكن المحفز الوحيد، فضلا عن ان الجزء الاصعب من المشكلة يتمثل في ان تحقيق النمو الذاتي المستدام يتضمن ما هو ابعد من العمليات الاقتصادية الخالصة في الانتاج والاستهلاك، انه يتضمن الاستعداد المؤسساتي لموارد المجتمع كافة وبخاصة موارده البشرية، فلكي يحتفظ الاقتصاد بالنمو عبر نشاطه الذاتي فإنه يجب ان يوجه بطريقة فعالة نحو مهارات وقيم الشعب، وعليه فأن المجتمع القادر على تنشيط النمو الاقتصادي المستدام هو مجتمع حديث بحكم الامر الواقع.

يعتمد المجتمع الحديث بشكل حيوي على موارده البشرية لأنه يجب ان يكون اولاً واخيراً مجتمع مشاركة، ولا يعني ذلك ان كل الناس يجب ان يشاركوا باستمرار في كل النشاطات الاجتماعية ، لأنه لا يحتمل لأي مجتمع ان يحافظ على هذه الدرجة من التفاعل ، ويعني ذلك ان عددا كافيا من الناس يجب ان يشاركوا باستمرار في كل مؤسسة رئيسية لجعل هذه المؤسسات حيوية وقابلة للتكيف وممتينة ، ان هذا المستوى الامثل من التفاعل بين الافراد والمؤسسات يمكن الحفاظ عليه فقط عندما يكون قادرا على انتاج نتائج يمكن ان تكون مثمرة بشكل متبادل ، والمؤسسات لا تتحمل مطالب مفرطة باستمرار على قدرتها من قبل الافراد، كما ان الافراد لن يواصلوا المشاركة في مؤسسات تحبط مطالبهم باستمرار(2).

كان هناك نوع من اعادة التفكير في معنى الحرية ، لذلك بات معنى الشيء الحديث على وفق التفكير المعاصر هو ان الفرد او الامة يجب ان لا يكون عقلانيا وعلمانيا فقط بل يجب عليه ان يطبق هذه الخصائص على مهمة تنموية محددة وان يكون ذلك مع او بدون الحرية ، وهذه المهمة هي عبارة عن احتلال اقتصادي للبيئة ، لذلك فأن الرمز الشعبي الاكثر اهمية اليوم للحدثة الوطنية هو المكانة النسبية للدولة في سلم التطور الاقتصادي .

ان التحرك التدريجي من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث يشير الى ان الانسان الحديث هو ذلك الذي يمكنه ان يشارك بشكل فعال في خلق الثروة المادية واستغلالها ،

والتغييرات المطلوبة في مواقفه وقيمه هي تلك التي ستسمح له بالعمل في التنظيمات الضرورية لتوسيع السيطرة تدريجيا على الطبيعة وتوسيع المنافع المادية الناتجة عن ذلك ، وبنطوي مثل هذا السلوك على تغييرات في ادراك الانسان لنفسه او لنظرائه وليبنته المادية وللزمن نفسه ، وبطبيعة الحال لا يتفق الجميع على ان هذه التغييرات جيدة لكنها مع ذلك تحصل مع تقدم عملية التحديث .

ان القيمة الشاملة للنمو الاقتصادي تكاد تكون موجودة في كل بلدان العالم ، اذ لا يبدو ان هناك بلدا محصن من رغبة التطور الاقتصادي ، فالنحديث سينطوي على العملية التي يحصل الناس والامم من خلالها على القدرات - الاستهلاك الجماهيري العالي - وما يرتبط بها من رموز اي قدرة الانسان على تجاوز الزمن والفضاء فكريا او ربما حتى ماديا ، فرمز الحدائة اليوم مرتبط بنتائج التنمية الاقتصادية وليس بخلق المزيد من هذه التنمية مثلا التعامل مع التصحر والتلوث لمنع تحول كوكب الارض الى مكان صعب العيش فيه (3) .

ان عمليات التغيير الهيكلي التي تصاحب الانتقال من التقليدي الى الحديث يرتبط بمفاهيم اساسية هي مفهومي التمايز والتخصص وتعني خلق هياكل جديدة وتقسيم الادوار القديمة الى مجموعات أكثر تخصصا ، وهو يركز على انواع للتحويل الاجتماعي التي عادة ما تصاحب نمو الرموز الاقتصادية للحدائة اي نمو دخل الفرد والتغيرات الهيكلية الرئيسة التي تعامل معها هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة والبيئة البشرية ، وينظر الى التمايز والتخصص بأعتبارهما يحصلان عندما يتحرك المجتمع على صعيد كل متغير من ظروف نموذج مثالي معين نحو ظروف مجتمع مغاير ، وهذه الظروف هي :

1- في مجال التكنولوجيا: الانتقال من التقنيات التقليدية البسيطة نحو تطبيق المعرفة العلمية .

2- في مجال الزراعة : من انتاج الاكتفاء الحقلي الى الانتاج التجاري للسلع الزراعية .

3- في مجال الصناعة : الانتقال من القوة البشرية الى التصنيع .

4- في مجال الترتيبات البيئية : التحرك من القرية نحو المراكز الحضرية .

لقد شجع التخصص الاقتصادي على التركيز على تطبيق الانسان للتكنولوجيا من اجل السيطرة على البيئة خاصة من ناحية رفع الناتج المحلي الاجمالي لكن تجاهل العديد من

الاقتصاديين التغييرات الاجتماعية والسايكولوجية والسياسية التي تؤثر على القدرة والقابلية والرغبة لدى الناس في تطبيق التكنولوجيا .

ان التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع سواء كان في اساسه سايكولوجيا ام بنيويا ، لا يحصل ويؤثر على كل المجموعات في البلد وفي نفس الوقت ، فهو يميل الى ان يبدأ في المدن الكبيرة ، وحتى في هذه المدن وفي المراحل المبكرة يؤثر التغيير بشكل جذري على المجموعات المختارة ، لكن مع تزايد عدد الافراد المنخرطين في التغيير ، فأن الفجوات بين التوقعات والفرص تبرز بشكل اكثر انتشارا واحباطا ، والتأثير السياسي للتغيير الاقتصادي السريع يشبه الى حد ما النار تحت الهشيم ، لذا فأن معظم الافراد الذين يعانون من فجوة التوقعات - الفرص يرغبون بردم هذه الفجوات واقعيا وذلك لا يمكن ان يحدث الا بطريقة واحدة وهي زيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يسعون اليها ، ان الناس الذين يعانون هذه الفجوة اليوم يدركون ذلك تماما ، وهم يقومون بأستمرار بتنظيم انفسهم عبر التحالف مع مجموعات تحمل نفس القناعة ومحاولة عمل شئ تجاه مشكلتهم ، ، واذا ما شعرت النخبة المهيمنة انها مهددة بفعل هذا النشاط فأنها ستقاوم معظم او كل التغييرات التي يسعى اليها المحكومين المعيين اجتماعيا . وفي ظل هذه الظروف يصبح المجتمع بشكل متزايد متشعب سياسيا ويقوم المعيين اجتماعيا والمهتدين بأختيار جوانبهم وينضمون الى المجتمعات المهمة اما بالحفاظ على الوضع القائم او تدميره (4) .

ثانيا : فلسفة التحديث الياباني :

تقوم فلسفة التحديث في اليابان على اساس نظرية الاوز الطائر التي صاغها الاقتصادي الياباني اكاماتزو في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي بوصفه نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للدول النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي مع ضرورة ملاحظة اختلاف درجات السرعة لكل بلد في اطار المسار التاريخي المحدد له ، وهذه النظرية صيغت على غرار نظرية مراحل النمو الاقتصادي في دول اوربا الغربية والولايات المتحدة للاقتصادي الامريكي والتيمان روستو (5) والتي تقوم فكرتها على ان تحديث البلاد يستلزم البدء بصناعات بسيطة من الناحية الفنية ، ثم الانتقال الى المرحلة الثانية من التعقيد الفني بعد اكتساب الخبرة اللازمة ، وقد ارست اليابان هذا النمط بعد الحرب العالمية الثانية من خلال البدء بصناعة المنسوجات ، وانتقلت في خمسينيات

القرن الماضي نحو صناعة الكيمياويات ثم الحديد والصلب والسيارات ومن ثم انتقلت نحو صناعة الالكترونيات والاجهزة الكهربائية (6).

يذكر اكاماتزو ثلاثة منحنيات رئيسة تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو:

- 1- منحني الاستيراد: اذ تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو التي يمر بها اقتصاد الدولة .
- 2- منحني الانتاج: اذ يوضح مستوى تطور القوى الانتاجية وتركيبية المنتجات في اقتصاد الدولة.
- 3- منحني الصادرات : اذ يوضح نوعية ومدى سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج : كثيفة العمالة ، كثيفة رأس المال ، كثيفة التقنية ، كثيفة المهارة.

وينظر الى هذه المنحنيات على انها بمثابة الاحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو والتقدم في اطار هذا النموذج من حيث الارتفاع والمسافة. يرتبط نموذج الاوزة الطائرة على المستوى التحليلي بدورة المنتج التي تمر بمراحل ثلاثة هي:

- 1- المرحلة الاولى : يبدأ فيها البلد المعني باستيراد السلعة من البلد المتقدم .
- 2- المرحلة الثانية : يحاول البلد المعني انتاج السلعة على ارضه بتمويل مشترك مع البلد المتقدم او دون تمويل .
- 3- المرحلة الثالثة : يبدأ البلد المعني في تصدير السلعة الى البلدان المجاورة الاقل تقدما .

جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج في منتصف ثمانينيات القرن عندما بدأت الشركات اليابانية بالبحث عن اعادة توطين انشطتها الصناعية في دول جنوب شرق اسيا من اجل التغلب على سعر الصرف المرتفع للين، وارتفاع مستويات اجور الأيدي العاملة اليابانية (7) . ويعتقد عالم الاجتماع الياباني كينيتشي توميناغا ان عملية التحديث في المجتمعات غير الغربية لا تأخذ بالضرورة ذات المسار الذي قطعه الغرب " فلكي تنجح عملية التحديث في

مجتمع غير غربي - حسب رأيه - لا بد ان تكون هذه العملية عملية خلاقة تتضمن المقارنة بين الثقافات المحلية والاجنبية والاستفادة من العناصر الراقية داخل هذه الاخيرة ، مع ان الخلط بين العناصر المحلية والعناصر الاجنبية سوف يتولد عنه شيء جديد ، كما ان الصراع بين الثقافتين سوف تقل حدته ، ان عملية التحديث في اليابان كانت تعبيراً عن هذه العملية والتحديث الذي يجري حالياً في الدول الصناعية الجديدة في آسيا يؤكد هذه الظاهرة" (8).

المحور الثاني : مراحل تطور العملية التحديثية في اليابان ومشكلاتها.

كانت اليابان من اوائل الدول الاسيوية التي اتجهت نحو تطبيق التنمية والتحديث بعدما ادركت اهميته لتطوير بلدها ، فحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت اوربا تحتل معظم دول العالم عندها ايقنت اليابان ان عليها ان تتغير سريعاً لتبلغ مصاف الدول الكبرى ، لذا قام مصلحي اليابان في عهد الامبراطور مييجي في تطبيق افضل الممارسات الغربية والاستعداد للمزج بين السياسات المختلفة ، اي اقدموا على التعامل مع تحدي تنمية اليابان دون اي افكار ايدولوجية او تحذيرات مسبقة ، وبرزت اليابان بسرعة واستطاعت ان تنتصر على الصين في العام 1895 وعلى روسيا في العام 1905 (9) ، واستمرت سلسلة النجاحات اليابانية حتى استطاعت اليابان خلال سبعين عاماً اي من عام 1868 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945 التحول من مجتمع زراعي واقطاعي الى قوة اقتصادية وعسكرية، لكن سياستها العسكرية التوسعية ادت الى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية) (10).

لم يكن من السهل على اليابان ان تبني نفسها على اسس جيدة بعد ان عاشت طويلاً على التقليد ، فالانتقال الى عصر معرفي جديد في طرائق التفكير والتخطيط كان مؤلماً جداً بعد الهزيمة في الحرب ، وما آلم اليابانيين أكثر ليس خروجهم من عالمهم التقليدي بل طلاقهم القسري مع عقيدة عسكرية - اجتماعية هي البوشيدو التي عاشوا على اساسها ونظروا للآخرين من خلالها ، لكن اليابان عقدت العزم بعد الحرب على اعادة بناء بلدها ووضعت جدول اعمال تجسد في وضع دستور جديد واعادة اعمار المرافق الاقتصادية التي دمرت في الحرب ، واعتماد سياسة اقتصادية جديدة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية بأشكالها المختلفة (11).

يقودنا هذا الى القول بأن هناك تحولاً اساسياً قد طرأ على مفهوم الحداثة بعد العام 1945 فبعد ان كان تحديث اليابان قبل الحرب وسيلة لتحقيق غاية اذ كانت اليابان بحاجة الى التصنيع لكي تتمكن من الصمود بوجه الاجانب اي ان التحديث كان وسيلة للحفاظ على الهوية والثقافة والتقاليد ، تحولت الفكرة بعد الحرب بالاتجاه المعاكس اذ اصبح التحديث هو الهدف والتقاليد هي الوسيلة (12) .

يمكن تحديد اهم المراحل التاريخية لمسيرة التحديث في اليابان بالاتي :

المرحلة الاولى : مرحلة الانتاج المكثف .

تغطي هذه المرحلة فترة خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، اذ وجهت السياسة الاقتصادية اليابانية خلال هذه الحقبة نحو تشجيع مستويات عالية من الادخار والاستثمار ، ولتسهيل هذا الهدف تم اولاً : خفض النفقات العامة الى نحو 13 - 14% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خاصة في مجالي البرامج الاجتماعية والدفاع ، اذ عملت الحكومة اليابانية على سحب اموال اقل من الدخل القومي من اجل تخصيصها للنفقات العامة تقل كثيراً عما خصصته الدول الصناعية الاخرى التي وصلت مستوياتها الى نحو 30% سنوياً، وثانياً: فرض معدلات فائدة متدنية في معظم الفترات ، وثالثاً : وتقديم بعض الاعفاءات الضريبية على ودائع الادخار ، ورابعاً: فرض ضرائب قليلة وصلت في العام 1965 الى نحو 18% من الناتج المحلي الاجمالي.

لقد اثمرت سياسة الدعم هذه والعادات الاجتماعية الى ارتفاع قيمة الادخار بمقادير ونسب اعلى من تلك الموجودة في الدول الصناعية الاخرى ، وقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير في نهاية الستينيات معدل اجمالي الاستثمارات الثابتة في اليابان الى نحو 38% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

قامت الحكومة اليابانية خلال هذه الفترة بتنشيط التنمية الاقتصادية من خلال استخدام آليات مختلفة ابرزها وضع الخطط الاقتصادية التي وصلت الى خمس خطط اقتصادية غطت الفترة ما بين 1955 - 1967 والتي ساهمت في دفع عجلة التنمية الى الامام ، ومن خلال الترشيد المحدد للصناعة والخطط التطويرية والتجارة الخارجية استهدف صناعة الفولاذ والطاقة الكهربائية وبناء السفن والآلات والبتروكيماويات والالكترونيات وتحسين قدرتها على التنافس في الاسواق الدولية ، ووفرت قروض البنك الحكومي الدعم لصناعات الطاقة

الكهربائية وبناء السفن والحديد والصلب ، ولم يتوقف الدعم الحكومي لهذا الحد بل قامت الحكومة ومن اجل دعم الصادرات الى اتخاذ اجراءات متعددة منها رفع نسب الاستهلاك المحتسبة على المعدات المشتراة ، وتخصيص اموال احتياطية لتطوير سوق الصادرات ، وتقديم اعفاءات على الدخل المكتسب خارج البلاد ، والسماح بتوزيع المواد الخام والتكنولوجيا المستوردة على الصناعات المراد تطويرها (13) .

استخدمت الحكومة اليابانية خلال هذه الفترة سياسة الترشيد والتي يقصد بها تحسين الانتاجية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والآلات واعادة تنظيم الانتاج واساليب الادارة على الرغم من اعتراض بعض النقابات العمالية على هذه السياسة نظرا لأنعكاساتها السلبية على معدلات التشغيل والعمالة ، وقد اذت سياسة الترشيد الى تقدم صناعة الحديد وفشل صناعة الفحم . وفضلا عن سياسة الترشيد استحدثت الحكومة اليابانية سياسات اقتصادية جديدة ابرزها : اقامة موازنة للصرف الخارجي ، والتحكم في رؤوس الاموال ، ومنح بعض الصناعات معاملة ضريبية محددة ، واستحداث بنوك جديدة منها ما هو للتنمية واخرى للسياسات ، واصدار عدد من القوانين لتشجيع المشروعات وترشيدها .

قامت اليابان خلال هذه الفترة بأدارة الاقتصاد الكلي من خلال تقديم الدعم للبنية الصناعية الاساسية مثل مولدات الكهرباء والطرق السريعة وخط القطار السريع وهذا ما جعلها تلجأ للأقتراض من البنك الدولي الذي انضمت اليه في العام 1952 ، وشملت قروض البنك الدولي المشروعات الصناعية المقترحة من خلال بنك التنمية الياباني فيما عرف بأسم البنوك على خطوتين، وقد اسهمت هذه القروض في تمويل اقل من 1% من اجمالي الاستثمارات المحلية اذ ان غالبية الاستثمارات اليابانية قد تم تمويلها من خلال الاعتماد على الاستثمارات المحلية .

كان لهذه السياسة نتائج مثمرة اذ تم تحقيق فائض في الموازنة العامة ، والاحتفاظ بسعر صرف ثابت للين مقابل الدولار ، وتحقيق ارتفاع حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط سنوي بلغ 9,4% خلال المدة ما بين 1951 - 1971 .

واتبعت الحكومة اليابانية مجموعة من الوسائل التي تستهدف تشجيع الصناعة مثل تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة واقامة البنية الاساسية للصناعة وتقديم القروض الميسرة والمساعدة في مجال البحث والتطوير وتقديم التفضيلات الضريبية .

قامت الحكومة اليابانية بتحرير التجارة بصورة تدريجية ، وخفض التعريفات الكمركية الذي كان مرتبطا بأجراءات تشجيع الصناعة لتقوية قدراتها التنافسية ، والتخلص من الحواجز المفروضة على الواردات الذي تم في ظل استقلالية السياسة الحكومية والتشاور الوثيق مع جماعات رجال الاعمال (14) .

ساهم هبوط نسبة نفقات الدفاع من 17,6% في العام 1950 الى 9,4% في العام 1960 ثم الى 7 و 2% في العام 1970 في تمكين الحكومة من التوسع في الانفاق على الخدمات العامة وخاصة خدمات الحكومة المحلية وانشاءات البنى التحتية ، كما ساهم مشروع الخدمات الخاصة الذي طرحته الولايات المتحدة لمساعدة دول جنوب شرق اسيا واليابان اقتصاديا ومشروع مارشال الذي استهدف انعاش اقتصاديات دول اوربا الغربية على تشجيع اسواق التجارة العالمية على استيعاب الصادرات اليابانية مما مكن اليابان من من التفوق على الولايات المتحدة في حجم الصادرات في نهاية ستينيات القرن الماضي .

تمكنت اليابان خلال هذه الفترة من احراز تقدم في الصناعات الثقيلة ادى الى زيادة الانتاج في هذا القطاع ، مع ادخال تحسينات في انتاجية العامل واحوال العمل صاحبها عدالة في توزيع الدخل بحيث اصبح 95% من سكان اليابان من متوسطي الدخل في نهاية الستينيات .

لكن هذا النمو المتسارع لم يمض دون ان يترك انعكاسات سلبية والتي تمثل اهمها في ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، واكتظاظ المدن بالسكان بحيث وصلت نسبة سكان المدن خلال هذه الفترة الى نحو 46% من سكان اليابان ، وارتفاع نسب التلوث لا سيما في المدن والمجاري المائية ، وصعوبة الحصول على سكن ملائم خاصة بالنسبة لذوي الدخل المتوسطة (15) .

لم يتوقف التحديث على اصلاح القطاع الصناعي بل شمل القطاع الزراعي الذي اذ احسنت اليابان ادارة امور الريف على الرغم من تزايد الهجرة منه الى المدينة من خلال الغاء الملكية الغائبة للاراضي وتمليكها للمستأجرين ودعم اسعار المنتجات الزراعية وحمايتها في وجه الواردات الاجنبية وتقديم اعانات مالية للفلاحين فضلا عن انفاقها بسخاء على الاشغال العامة ، وكان لهذه السياسة انعكاساتها الايجابية اذ ادت الى احداث تحول كبير تمثل بنهضة الريف بعد سنوات طويلة من الهمال (16) .

المرحلة الثانية : مرحلة النضج الاقتصادي .

تغطي هذه المرحلة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي اذ استمرت الحكومة اليابانية بتحديث اقتصادها على الرغم من المشاكل التي واجهته خلال هذه المرحلة ، فبعد ان زادت نسبة صادراتها للمدة ما بين 1967 - 1971 الى نحو 20% شكلت منتجات الصلب 82% منها تليها السيارات والسفن واجهزة التلفزيون والتسجيل الصوتي ، الامر الذي ادى الى ارتفاع معدل النمو الى 8% في العام 1972 ، لكن هذه الصادرات خلقت مشاكل لليابان خاصة مع الولايات المتحدة التي قررت فرض ضريبة على الصادرات اليابانية بنسبة 10% في محاولة منها لمعالجة التضخم في بلادها فيما سمي ب " صدمة نيكسون " ، مما ادى الى حالة من الكساد في البلاد دفعت الحكومة اليابانية الى اصدار سندات لأعاش الاقتصاد لكن هبوط نسبة الضرائب دفع الحكومة الى زيادة الاعتماد على تحديد الانفاق الحكومي لمواجهة الكساد .

لم تتوقف مشكلات الاقتصاد الياباني عند هذا الحد بل جاءت ازمة النفط الاولى في العام 1973 لتزيد الوضع خطورة ، اذ تضاعفت اسعار النفط خمسة اضعاف اسعارها القديمة مما ادى الى ارتفاع نسب التضخم وتضاعفت معدلات البطالة بعد قيام بعض الشركات بطرد العمال الموسمين العاملين لديها ، وانخفاض معدل انتاج المصانع والمعامل بنسبة 19% بداية من عام 1973 (17).

اتخذت اليابان خطوات مدروسة ودقيقة في سبيل التخفيف من التأثيرات السلبية للازمة النفطية على اقتصادها من خلال العمل على تنويع مصادر الطاقة ، ووضع الخطط طويلة المدى لمزيد من الاكتشافات في الموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز وبعض المعادن الامر الذي ساعد على تطور التكنولوجيا اليابانية في هذه المجالات ، وتطوير صناعة السيارات والادوية الاستراتيجية التي توفر نسبة مهمة من استهلاك الطاقة ، وتطوير صناعة السيارات والادوية والمواد الكيماوية والاجهزة الالكترونية ، وهذا الامر مكن اليابان من انتاج تكنولوجيا معقدة تضاهي المنتجات التكنولوجية العالمية بعد عقد واحد فقط من ازمة الحظر النفطي (18) .

تمكنت اليابان بنجاح من استعادة التوازن الى اقتصادها ولا سيما سياستها المالية تدريجيا بحيث وصل معدل النمو الاقتصادي للمدة ما بين 1976 - 1979 الى 5% ، كما شهدت الصادرات نموا كبيرا بحيث ارتفع من 10,4 مليار دولار في العام 1964 الى

24 مليار في العام 1971 ثم الى 67,2 مليار في العام 1976 واخيرا الى 80.5 مليار دولار في العام 1977 ، اما معدل النمو الحقيقي للاجور فقد ارتفع هو الآخر ليصل الى 8,9% خلال المدة ما بين 1976 – 1979 .

لكن الجهود اليابانية للتخلص من ازمة الحظر النفطي لم تنه مشاكل الاقتصاد الياباني اذ تعرضت اليابان لأزمة اخرى هي الازمة النفطية الثانية التي تسببت بها الثورة الاسلامية في ايران في العام 1979 وقرار الاوبك برفع اسعار النفط ، وفي سبيل مكافحة الآثار السلبية لهذه الازمة اضطرت الى ترشيد النفقات العامة وتثبيت معدل الاسعار مما اسهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الى 3% في العام 1981 .

ادى نجاح اليابان في تجاوز ازمة النفط الثانية الى ارتفاع مؤشرات تزايد انتاج الكمبيوتر والانسان الالي واجهزة الفيديو والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ، وارتفاع نسب الصادرات الى 8,8% من مجموع صادرات العالم و 7,3% من الواردات في العام 1983 .

واصلت اليابان تقدمها الاقتصادي واحتلت المركز الثاني عالميا على الرغم من تذبذب معدلات النمو بسبب المنافسة الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة التي عملت على تخفيض سعر الدولار بهدف ارغام اليابان على الانفتاح وتخفيض حواجزها التجارية بأسم الحرية التجارية ابتداء من العام 1985 ، اذ وصل اجمالي الناتج القومي لليابان الى نحو 1958,5 مليار دولار في العام 1986 اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فوصل الى 16,127 دولار في العام ذاته ، وتحولت اليابان في العام 1985 الى أكبر دولة دائنة في العالم بعد ان بلغ صافي مستحقاتها نحو 111,9 مليار دولار (19) .

ازداد حجم الصادرات اليابانية خلال عقد الثمانينيات من 189,3 مليار دولار في العام 1981 الى 413,64 مليار دولار في العام 1989 ، اما الواردات فأرتفعت قيمتها من 182,91 مليار دولار الى 352,19 مليار دولار في الفترة ذاتها وغطت المواد الزراعية والوقود معظم الواردات ، كما انخفض معدل التضخم السنوي ليصل الى 5,1% خلال المدة الممتدة ما بين 1980 – 1992 بعد ان كان 6,9% خلال المدة ما بين 1970 – 1981 ، بالمقابل ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 25,840 الف دولار في العام 1990 ، وانخفض العجز في ميزان المدفوعات الى 1,6% في العام 1992 بعد ان كان 7,0% في العام 1980 ، اما الفائض التجاري الياباني فقد انكمش

خلال العام 1989 ليصل الى 13,72 مليار دولار بسبب التوسع السريع في الواردات خاصة المصنعة منها بعد ارتفاع قيمة الين مقابل الدولار منذ العام 1985 ، ويد هذا اول انخفاض في الفائض التجاري الياباني منذ ان بدأت اليابان في تسجل ارتفاعا في هذا الجانب منذ العام 1981 (20).

بدأت اليابان خلال هذه الحقبة بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ، لذا اتخذت مجموعة من الاجراءات التي تؤهلها للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اهمها قيامها بوضع جدول زمني لتحرير حصص الواردات والتعرفة والتحكم في حركة رأس المال ، وفي الوقت ذاته وجهت وزارة التجارة والصناعة اليابانية السياسة الصناعية في البلاد نحو تحقيق اهداف اخرى غير النمو مثل الحد من تلوث البيئة ، لكن نجاح اليابان لم يسلم من المشاكل اذ اوجد لها التوسع السريع في صادراتها الكثير من المعارضين لا سيما من شركائها التجاريين لذا سعت لأتخاذ مجموعة من الاجراءات لمنع التصادم مع هؤلاء الشركاء والى الرقابة والحد من الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها (21) .

المرحلة الثالثة : مرحلة الانفتاح والاندماج في نظام العولمة .

بحلول نهاية الثمانينيات كان الاقتصاد الياباني قد وصل قمة تطوره محققا اعلى معدلات النمو وفائضا تجاريا وصل الى ما يزيد عن 130 مليار دولار ، لكن هذا الاقتصاد لم ينجو من الازمات والمشاكل التي عادة ما تصيب الاقتصاديات المتقدمة ، فمنذ العام 1990 دخل الاقتصاد الياباني مرحلة ركود بسبب الازمة الاقتصادية التي واجهت البلاد (22) ، والتي تشابهت في اسبابها مع الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 اذ انهيار ما سمي بأقتصاد الفقاعة والذي ادى الى اضطرابات في القطاع المالي اذ اعلنت الكثير من البنوك اليابانية افلاسها بسبب هذه الازمة فيما حُملت بنوك اخرى بديون كبيرة تراوحت ما بين 880 مليار دولار الى 1,3 تريليون دولار، ولم يستطع الضمان الذي يغطيها ان يساندها او يقف وراءها . دفعت المشاكل التي عانى منها القطاع المالي والتي تركت آثارها العكسية على الاقتصاد الياباني وجعلته يعيش حالة ركود طول عقد التسعينيات رئيس الوزراء هاشيموتو في العام 1996 الى طرح حزمة من الاصلاحات المالية لمعالجة نقاط ضعف القطاع المالي سميت بحزمة (الفرقة الكبرى) والتي استعارت اسمها من اصلاحات الفرقة الكبرى البريطانية في

العام 1989 ، وتعتمد هذه الخطة على احداث تغييرات في نموذج التحديث الياباني وتحويله من التنمية الاقتصادية الموجهة الى التوجه نحو السوق، وكان الهدف من ذلك هو تقليل الحواجز بين الانواع المختلفة من المؤسسات المالية من خلال الغاء التمييز بين البنوك التجارية ، وبنوك الائتمان طويل الاجل وبنوك امناء الاستثمار ، والسماح للممولين بإنشاء شركات قابضة ليدخل كل واحد منهم الى مجال نشاط الاخر ، واخراج سماسرة الاسهم وعلاوات التأمين بخلاف التأمين على الحياة للخضوع لرقابة الحكومة ، فضلا عن الغاء الحظر القائم على المؤسسات غير المصرفية للتعامل في الصرف الاجنبي ، والسماح بأقامة بنوك اجنبية ، وزيادة نصيبها في السوق الياباني ، وترشيد مؤسسات القطاع العام من خلال خصخصة بعضها والغاء البعض الاخر منها بهدف تحسين كفاءة الانفاق الحكومي بهذه الخطوات اراد هاشيموتو اعادة الحيوية لنظام التمويل الياباني وان يعيد له دوره بوصفه اقوى اللاعين في المنطقة من خلال دعمه وتخفيض تكلفته ، وتقليل مخاطر المضاربة عبر ارغامها للبنوك بتقييم مدى المخاطرة فيما تقدمه من اقراض (23) .

على الرغم من الازمة الاقتصادية في اليابان الا ان انها استمرت في الادخار بمعدلات اكبر من استهلاكها مما وفر لها وفورات مالية ضخمة مكنتها من استثمار اموالها في شرق آسيا بعد ان استثمرت جزء كبير منها في الداخل ، وتوجهت الاستثمارات اليابانية نحو اقامة عدد من المصانع خارج اليابان حيث العمالة ارخص وكلف انتاج السلع اقل لكن الاستثمار في الخارج لم يمنعها من احكام قبضتها على سوق السيارات والسلع الاستهلاكية العالمي ، وقد ادت هذه السياسة الى ارتفاع واردات اليابان من دول شرق اسيا الامر الذي ادى الى انخفاض اعداد العمال في بعض الصناعات لا سيما الكهربائية منها وازدياد دخلهم ، مقابل ذلك ازداد عدد العمال الاجانب في اليابان اذ بلغت اعدادهم خلال النصف الثاني من التسعينيات ما يقارب 90 الف فضلا عن العمال غير الشرعيين (24) .

سعت الاستراتيجية التنموية اليابانية تجاه الدول الآسيوية نحو تحقيق ثلاثة اهداف هي

كالآتي :

- 1- تنشيط النمو الاقتصادي بشكل ثابت ومطرود مع العمل الحثيث على ادخال الافكار الليبرالية الى عملية الانتاج وتشجيع التبادل الثنائي بين الدول الآسيوية .

- 2- الاستفادة القصوى من الاتفاقيات العسكرية المعقودة بين الدول الآسيوية والولايات المتحدة واحترام البنود التي تنص على بناء اقتصاد سلمي غير موجه للأغراض العسكرية .
- 3- محاولة احتواء الانظمة والتيارات الاشتراكية الآسيوية والعمل على التخفيف من الاقتصاد الموجه وابداله تدريجيا بأقتصاد السوق والانفتاح على العالم

عمل اليابانيون بشكل مبرمج على ربط تلك الدول بأستراتيجية اليابان الجديدة الساعية الى بناء الوحدة الاقتصادية لدول جنوب وغرب آسيا ، وهي تندرج ضمن استراتيجة يابانية جديدة وشمولية على المستوى الكوني في عصر العولمة وتقوم على اطلاق حرية التجارة ، ومقررات الطاولة المستديرة للثمانية الكبار في العالم ، وتسهيل حركة الرساميل بين جميع الدول ، وتنشيط النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتخلفة .

تفترض الرؤية اليابانية ان دخولها الى النظام العالمي الجديد يتطلب ان تكون اليابان قوية وفاعلة في محيطها الاقليمي لذا عليها تقديم كل انواع الدعم المالي والعون الاقتصادي والتقني لجيرانها الآسيويين مع التشير بمجتمع آسيوي منزوع السلاح ، وعرفت تلك الدعوة بالدائرة الكبرى للازدهار المشترك في شرق آسيا .

لم يمنع توجه اليابان الاقتصادي نحو اسيا من الانفتاح على اسواق جديدة في روسيا واوروبا الشرقية لتوظيف رساميلها الضخمة في هذه الدول (25) .

تميزت الاستثمارات اليابانية المباشرة في شرق آسيا عن غيرها من الاستثمارات بكونها كانت مكملة للاستثمارات الوطنية ، وتولد منافع مشتركة للبلد المستثمر والبلد المضيف في آن واحد خاصة في مجال نقل التقنية الحديثة ، على عكس الاستثمارات الغربية التي كانت تبحث عن تعظيم مكاسبها وارباحها الاحتكارية بغض النظر عن المكاسب الانمائية التي تعود للبلدان النامية .

كان هناك ثلاثة انماط للاستثمارات اليابانية المباشرة المتوجهة الى شرق آسيا هي كالآتي:

- 1- استثمارات تستفيد من قاعدة الموارد في البلد المضيف ، اذ لا تتوفر تلك الموارد في البلد المستثمر اي اليابان .

2- استثمارات تستفيد من رخص الايدي العاملة في البلد المضيف للتغلب على تراجع التنافسية في ذلك النوع من فروع النشاط في البلد المستثمر (اليابان) نتيجة ارتفاع مستويات الاجور .

3- استثمارات تستفيد من النفاذ لسوق البلد المضيف نظرا لوجود حواجز كمركية وغيرها من القيود امام صادرات السلع اليابانية (26). جاءت الازمة المالية الاسيوية في العام 1997 لتزيد من مشاكل الاقتصاد الياباني الذي عانى من انكماش طوال العقد الاخير من القرن العشرين والذي كان احد اسبابه المهمة سياسة الحكومة اليابانية لتخفيض العجز في الموازنة ، ومشاكل القطاع المالي والمصرفي في اليابان ، وتأثيرات الانهيار السريع في اسواق الاسهم والسندات في دول جنوب شرق آسيا الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الياباني الذي سجل معدل نموه انخفاضا حادا وصل الى ما بين 1-2% خلال فترة الازمة (27) .

لكن اليابان لم تستسلم واتخذت سلسلة من الاجراءات الاقتصادية للتعافي من هذه الازمة مثلا الدعوة الى اجراء اصلاح شامل في هيكل نظام الادارة ونظام العمل من خلال تغيير اسلوب توزيع الدخل بناء على الاقدمية ونمط العمل مدى الحياة ، وتأسيس قوات تسويق دولية ، وجذب رؤوس الاموال الاجنبية الى اليابان فضلا عن جذب الكفاءات العملية والسلع والمعلومات والتكنولوجيا كوسائل تمكناها من امتلاك القدرة على السياق مع القوى الاقتصادية الكبرى في ظل العولمة ، واصلاح القطاع المالي من خلال ادخال تعديلات على قانون اسعار الصرف والتجارة الخارجية والتي عددها البعض الخطوة الاولى على طريق الاصلاحات المطلوبة من اجل التعامل مع العولمة في القطاع المالي ، واعتماد المعايير العالمية للمحاسبة على المؤسسات المالية العالمية ، والتطبيق الصارم لمعايير بنك التسويات الدولية فيما يتعلق بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الدولية مما ادى الى تعرض البنوك اليابانية العاملة في الساحة الدولية لعقوبات قاسية لعدم قدرتها على تطبيق هذه المعايير (28) ، وأنشاء وكالة الاشراف المالي في تشرين الاول 1997 ولجنة اعادة الهيكلة المالية في كانون الاول 1998 واللذان تم ضمهما في العام 2000 الى وكالة الخدمات المالية ، كما قامت الحكومة بتخصيص 12% من الناتج المحلي الاجمالي اي ما يقارب 60 تريليون لغرض

معالجة مشكلة الديون المعدومة وإعادة تمويل البنوك وإدارة حالات الاغلاق والدمج للبنوك الضعيفة (29) .

آتت هذه الاصلاحات أكلها اذ بدأ معدل النمو الياباني بالارتفاع بحلول العام 2003 اذ بلغ 2% وواصل ارتفاعه ليصل الى 5,5% في العام 2005 ، مما ادى الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى 4,218 تريليون دولار في العام 2006 ، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فبلغ 33,100 دولار سنويا للسنة ذاتها ، واستمر هذا النمو في التصاعد لدرجة ان اليابان حققت فائضا في ميزان المدفوعات وصل الى 639 مليار دولار امريكي في العام 2010 بعدما صدرت سلعا وصلت قيمتها 730 مليار دولار امريكي واستوردت سلعا بقيمة 639 مليار دولار (30) . اما في العام 2011 فقد بلغ معدل نموها السنوي 2,7% وناتجها المحلي الاجمالي 4,734 تريليون دولار ، اما حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فوصل الى 38,980 دولار ، وانخفاض معدلات التضخم والبطالة بنسبة 0,3% و 4,1% على التوالي ، اما بالنسبة لتجاريتها الخارجية فقد صدرت بضائع بقيمة 567,570 مليون دولار ، واستوردت ما قيمته 473,610 مليون دولار (31) .

لم تكن الاصلاحات الاقتصادية هي السبب الاساس في عودة النشاط والحيوية للاقتصاد الياباني بل توقيع اليابان اتفاقيات نفطية مع كل من السعودية والامارات في العام 2007 على الرغم من تخفيض اليابان لاعتمادها على النفط الى 57% حاليا بعد ان كان 75% في العام 1973 ، واعتمادها استراتيجية للطاقة تقوم ركائزها الاساسية على اولا : تخفيض اعتماد اليابان على الطاقة بمعدل 40% حتى العام 2030 ، وثانيا : زيادة الاهتمام بالطاقة النووية لأنتاج الكهرباء ، وثالثا : توجيه الاهتمام لزيادة معدل انتاج النفط الياباني ، رابعا : تنويع مصادر الطاقة واعتماد بدائل اخرى لها مثل الفحم والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والكهرومائية، خامسا: اعادة انتاج تصنيع منتجات لا تعتمد على البنزين مثل السيارات (32)، سادسا: اقامة احتياطي استراتيجي من خلال سن الحكومة اليابانية لقانون الاحتياطي النفطي الذي يشجع شركات النفط اليابانية على حزن النفط في مخازن الاحتياط والاستراتيجية في سطح البحر وتحت سطح الارض وفي حاملات النفط العملاقة لاستخدامها في حالة حدوث ازمة نفطية تؤثر على امدادات النفط في هذه المنطقة (33) .

المحور الثالث : اسس ومقومات تجربة التحديث في اليابان .

كانت هناك عوامل واسباب عديدة ساعدت اليابان على النهوض بأقتصادها منذ ان بدأت بالشروع بعملية تحديثه بعد الحرب العالمية الثانية نوجز ابرزها بالآتي :

1- الدور القيادي للدولة : تمثل اليابان انموذجا للدولة الانمائية التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على اطلاق عملية تنمية شاملة من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، واحداث تحولات في هيكل الانتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي ، ولا يقتصر احداث التحولات على الجانب الاقتصادي وانما يمتد الى الجانب الاجتماعي ايضا . وقد اوضحت اليابان انموذجا ناجحا للتنمية التي تقودها الدولة من خمسينيات القرن الماضي لانها قامت بمهام باني توافق الرأي والحافز والمتحمدي والعنصر المساعد والمروج والحكم .

كان دور الدولة توجيهيا اكثر ما كان ممولا من خلال الاتفاق على تشجيع الصناعة، فضلا عن خلقها بيئة مواتية للمنافسة في السوق المحلية وزيادة الوعي بأهمية الجودة ، كما سعت الدولة الى الحد من الانشطة الساعية وراء الربح والهادفة للحصول على تنازلات ومنافع من الاتصال بدوائر الحكومة ، كما قامت بتعبئة الموارد البشرية ، ودعمت مؤسسات العلم والتكنولوجيا ، وشجعت على نمو الطبقة الوسطى وتوسيع قاعدتها ، وانتهجت اسلوب العدالة والمساواة في توزيع الدخل والثروة (34) .

تحدد الدور الذي قامت به الدولة الانمائية في اليابان في اطار مجموعة من المبادئ الحاكمة يتمثل ابرزها في :

1- نشر مفهوم التقدم : جمع النموذج الياباني بين الحدائة والتحديث والتي تعني اصفاء طابع انساني على المجتمع ، واجراء تغييرات هيكلية توفر حقوق مدنية وسياسية واقتصادية دون تمييز ، واستخدام المعارف والطاقات البشرية لتحقيق السيطرة الرشيدة على بيئة الانسان ، والمساواة في الفرص والعدالة الاجتماعية وانتقال الشخص حسب النسب الى المكانة حسب الانجاز .

2- الالتزام بالاهداف الوطنية : اي توافق الرأي على مستوى القيادة بشأن اولويات الاصلاح الاقتصادي والسياسات الاساسية التي عادة ما تطبق في اوقات الازمات والتحويلات الوطنية . وهذا في حكومة ما بعد الحرب الثانية من حيث قدرتها على تجاوز التشتت الهيكلية .

- 3- تخصيص الموارد في ظل اولوية عليا للتنمية في الدولة : اتفق القادة اليابانيون على ايلاء عملية التنمية الاولوية العليا وتخصيص معظم الموارد لها والابتعاد عن الصدام المسلح الذي يستنزف موارد الدولة ، وتجنب المشاركة في النشاطات العسكرية الخارجية والاعتماد على الحماية الامريكية .
- 4- امتلاك القدرة على المنافسة والتصدير : من اجل الحفاظ على تقدم الاقتصاد الياباني وتطويره لجأت الدولة على الاعتماد على الصادرات التي ادى توسعها الى خلق منافسة كبيرة مع الدول الاخرى ، وادخال حوافز وتقنيات جديدة وتعجيل عملية التقدم الصناعي.
- 5- التركيز على نشر التعليم : لضمان النجاح الاقتصادي ادركت اليابان ضرورة ايلاء التعليم اهمية متزايدة في المدارس والعمل من اجل اكتساب المعرفة والمهارات ، وخلق اساس داعم لنقل التكنولوجيا وتنمية القدرة على المنافسة الدولية ، ونظام التعليم في اليابان خاصة الالزامي منه لا يقتصر على تعليم القراءة والكتابة والمهارات الاساسية وانما تعليم المواطنين الفضائل المدنية وبناء الشخصية وتنمية الوعي المجتمعي وغرس عادات العمل والتعليم الجيدة ، وهذا ما جعل مستوى التعليم ما قبل الجامعي في اليابان افضل من نظيره الامريكي (35) .
- نجحت اليابان في تطوير نظامها التربوي بحيث استطاعت في مدة قصيرة ان تسد الفجوة التي كانت تفصلها عن الدول الغربية في مجال التعليم وذلك يعود الى ادراك اليابانيين انه على الرغم من اهمية نقل العلم والتكنولوجيا الا انه لا يتعدى كونه مرحلة اولى يجب ان تتبعها خطوات ومراحل تتمثل في اعداد كوادر علمية وطنية يمكن الاعتماد عليها في بناء الدولة اليابانية الحديثة ، فغنى الامم وفقرها حسب رأبها يتوقف على فاعلية التعليم وقدرته على استيعاب الانفجار المعرفي ، ومواكبته للتحويلات الجذرية المتلاحقة في ميدان تقنيات المعلومات والاتصال ومشاركته في صنع المعرفة عن طريق البحث العلمي ، وانتقاله من تعليم الخاصة الى تعليم العامة ، وانفتاحه على محيطه الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق التنمية المنشودة ، فثروة الامم بالمقاييس الحديثة لا تقاس بما تحتزنه ارضها من ثروات وانما بما تكتنزه عقول ابناءها من علوم ومعارف .

وهكذا اثبتت التجربة اليابانية ان الرهان على العنصر البشري تأهيلا وتدريباً وتربية وتعلماً هو الطريق الأمثل نحو نهضة فاعلة وشاملة ، فالإنسان المتعلم والمثقف المتسلح بأحدث العلوم العصرية والتكنولوجية والتمسك بآنتماءه الحضاري هو القادر على تحقيق نهضة امته ، فالموارد الطبيعية تستطيع الاسهام في تسريع نهضة الامة لكنها تبقى عاجزة بمفردها عن انجاز الفعل الحضاري المبدع .

2. وجود حركة نقابية فاعلة ومؤثرة: ان طبيعة النقابات العمالية اليابانية تختلف عن غيرها من النقابات الموجودة في دول اخرى نظراً لكون تنظيمها قد تم تصميمه على اساس شركة اذ تعد النقابات جزءاً من الفريق وليس خصماً من الخارج ، وتعتمد ادارة هذه النقابات ان المؤسسة التي تحقق افضل نجاح في ربط مستخدميها بها فأنها ستوفر حالة من الرضا والارتياح مما يخلق بدوره قوة عمل اكثر استعداداً لتقديم تضحيات قصيرة الاجل وهذا يفسر لنا ارتفاع اعداد العمال المنضمين الى النقابات في اليابان قياساً بالولايات المتحدة (36).

3. تخفيض النفقات العسكرية للحدود الدنيا: تتميز الميزانية العامة في اليابان بغياب شبه كلي للنفقات العسكرية التي لا تتجاوز قيمتها 1% من الناتج القومي، وهذه النسبة مخصصة لخير السواحل وقوى الامن الداخلي ، وقد حولت هذه السياسة المستندة الى الفقرة التاسعة من الدستور الياباني لعام 1946 غياب الشأن العسكري من نعمة الى نقمة، اذ تم توجيه الجهود للسياسة الاقتصادية القائمة على هدفين هما التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في الداخل، والتفوق التجاري في الخارج (37).

وهذا يعني ان اليابان تمكنت من خلق حالة من التوافق بين دور اليابان كدولة منزوعة السلاح وبين اهدافها الاستراتيجية البعيدة الامد من خلال حظر العمل العسكري والتركيز على عناصر اساسية اخرى من الاستراتيجية القومية وخاصة تعزيز القدرات الاقتصادية الوطنية (38).

4. الاختيار الدقيق لمجالات التفوق: تتميز اليابان بحسن اختيار المجالات التي تدفع نحو ابراز تفوقهم وتأكيده، فالتركيز على المجال الاقتصادي مثلاً صاحبه توجيه للطاقة الانتاجية والرساميل المادية والبشرية على تشكيلة مختارة من

الصناعات شملت السيارات والادوات الكهربائية ثم الالكترونية والآلات الدقيقة، وشكل مردود هذه الصناعات نسبة كبيرة من الناتج القومي وصلت الى 52% في العام 1999 والى 82% خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 – 2007 ، علما ان مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي لم تدر سوى 20% في سبعينيات القرن الماضي .

5. الدور الفاعل لمنظمة التجارة الخارجية اليابانية المعروفة اختصارا بـ (Jetro): وهي مؤسسة بحثية مدعومة من قبل الحكومة وتعمل بشكل مستقل عنها وعن شركات الانتاج ومهمتها تزويد الشركات اليابانية بتقارير اكااديمية موضوعية ودقيقة ترصد انجازاتها في الاسواق الخارجية من حيث النجاح والفشل او التراجع من ناحية، وتقديم النصائح المناسبة من ناحية اخرى، وتتميز التقارير التي تصدرها هذه المؤسسة بمصداقيتها الكبيرة وطابعها شبه الالزامي نظرا لأستقلالية عملها وموضوعية وتجرد المنظمة ووطنيتها ، فضلا عن دقة الابحاث التي تقدمها ومهنتها العالية.

6. احترام قيمة العمل : يشكل العمل قيمة اجتماعية واخلاقية عليا عند اليابانيين اذ لا قيمة لمن لا يعمل ، والعمل يؤدي الى نتائج تختلف نوعيا عن تلك الشعوب التي تعد العمل باب رزق وليس قيمة كما هو الحال لدى شعوب العالم النامي ومنها الدول العربية، ويحتل العمل مكان الصدارة في منظومة القيم الثقافية اليابانية، فالعمل الراقى الذي اكتسب صفة القدسية الذي نشأت عليه الاجيال المتعاقبة في البلاد هو الذي حرك اليابانيين ودفعهم الى التقدم ، وحول نقاط ضعفهم المتمثل في قلة الموارد في البلاد الى نقاط قوة جعلت اليابان تحتل المرتبة الثانية في سلم الاقتصاد العالمي على مدى نصف قرن (39) .

ويتميز العامل الياباني بعلاقاته الاسرية المتماسكة وعلاقاته المتينة مع زملائه ومدرائه في المؤسسة التي يعمل فيها ، فضلا عن روح التنافس الشريف مع المؤسسات المحلية او الاجنبية العاملة في اليابان ، ومن سمات نظام العمل في اليابان ما يأتي :

1- اعتماد مبدأ الكفاءة من خلال ازالة العوائق امام العامل الياباني لمساعدته على

اطلاق مواهبه وتشجيعه ماديا ومعنويا .

2- افتخار العامل الياباني بالانتساب الى المؤسسة التي ينتمي اليها ، اذ يتحول العامل الى جزء من المؤسسة التي يعمل فيها ، ويبقى مستقرا في شركته مدى الحياة من حيث الدرجة الوظيفية والراتب ، فضلا عن ان المؤسسة تؤمن له النقل من والى المؤسسة .

3- الموازنة ما بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وعدم تعارضهما فالحفاظ على المصلحة الثانية لا يعني الاضرار بالاولى ، فالشركات اليابانية تقوم بتأمين قسط كبير من متطلبات حياة عاملها (40).

7. الجماعية في اتخاذ القرار : تعد روح الجماعية والعمل كفريق متكامل اهم ما يتميز به اليابانيون ، فالمجتمع الياباني استطاع ان يتغلب على الطبيعة الشاقة التي يتواجد فيها بفضل صياغة نمطه المتفرد من الوحدة التكوينية بحيث اصبحت الامة في عصرها الحديث مؤسسة ووحدة تكوينية فيها لا تتحرك الا بعد ان ينصهر القرار او الاتجاه في بوتقة الاجماع .

8. نظام الادارة الياباني : تعد الادارة احد اهم مرتكزات نجاح الاقتصاد الياباني ، وتدفع عوامل عدة نحو نجاح هذه الادارة مثل نظام التعليم المتميز والنسيج الاجتماعي المتماسك الذي يربط اليابانيين بالعمل والولاء للمؤسسة وتفهم الادارة لمطالب العاملين وحاجاتهم ، وتمتاز الادارة اليابانية بالعقلانية والعملية ويتجلى ذلك في مظاهر عدة منها:

- 1- الاعتماد على الكفاءة والمستوى العلمي وليس على التوارث والمحسوبية .
- 2- الاعتماد على الاقدمية والسن للتدرج في السلم الوظيفي .
- 3- التعاون الوثيق ما بين المدراء والعمال وتعزيز مبدأ القرار الجماعي .
- 4- التعاون الوثيق بين نقابات العمال ورجال الاعمال مع ادارات الدولة ، والتصرف العقلاني المتمثل في منح الافضلية المطلقة لمصلحة اليابان العليا ودورها الدولي .
- 5- اعتماد مبدأ العامل الشريك في العمل واشعاره بالاستقرار العام طيلة حياته المهنية .

- 6- حل المشاكل العالقة عن طريق التحكيم والمساومة ، ورفض اللجوء الى الاضرابات وتعطيل الانتاج ، وقد ساعد هذا المبدأ على استقرار الانتاج الياباني واستمرار نموه ، وتشجيع الرساميل الاجنبية على العمل في اليابان في ظل بيئة مستقرة وهادئة .
9. الاستفادة من الظروف الدولية : تمكنت اليابان من الاستفادة من فرض حظر على تسليحها العسكري وقامت بتوجيه طاقاتها نحو بناء الاقتصاد الياباني وتطويره ، وقد ساعدها على ذلك ارسال آالف من طلابها الى الدول الغربية والولايات المتحدة لأكمال دراساتهم وانجاز ابحاث متقدمة في مجال اختصاصهم ، وقد استفادت اليابان من هؤلاء الطلاب بعد عودتهم اذ نقلوا خبراتهم الى بلادهم وساهموا في انشاء المؤسسات الاكاديمية العليا التي عدت المورد الحقيقي للكفاءات والعقول العلمية (41) .
10. اعتمدت نهضة الاقتصاد الياباني على وجود احتياطي كبير من النقد الاجنبي اكثر مما اعتمدت على الاجراءات الاقتصادية الصارمة التي طبقت للحد من موجة الاستهلاك المحلية واعادة التوازن للناتج القومي .
11. الدور الكبير للصادرات التي ساهمت في تخليص اليابان من الركود الاقتصادي ، ورفع نسبة نموه الاقتصادي .
12. الترابط الوثيق ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعد مؤشرا على العدالة في توزيع الموارد وتحقيق مستويات عالية من الرفاهية للمواطن الياباني (42) ، وتتمثل مقاييس هذه العدالة في انخفاض نسب البطالة والفقر الى ادنى مستوياتها مقارنة بمثيلاتها في الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، ومن مظاهر العدالة في التوزيع هو قيام الشركات بالمساعدة في ازالة الفوارق الطبقية في المجتمع من خلال توفيرها للسكن المجاني او المنخفض الاجور والمجمعات الرياضية والترفيهية والمواد الاستهلاكية الاخرى بأجور مخفضة لموظفيها (43) ، وتوسيع التعليم وتسهيل الحصول عليه لا سيما الثانوي والجامعي ، والتوزيع العادل للاراضي على الفلاحين بعد تطبيق قانون اصلاح الزراعي ، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وتقييد قوة النقابات العمالية وكبح جماحها لا سيما الراديكالية منها واعتماد نظام

- تعاوني يقوم على اساس التشاور ما بين الادارة والعمال يحصل بموجبه العمال على اجور اعلى مقابل زيادة الانتاج (44) .
13. توفر جو ديمقراطي ساعد على تطور اليابان وارتفاع درجة رقيها وتمثل هذا الجو بوجود مؤسسات سياسية راسخة وانتخابات حرة ، وحرية تشكيل الاحزاب السياسية ووسائل الاعلام المختلفة، واحترام الحريات العامة مثل حرية المعتقد والمعارضة والنقد الهادف البناء .
14. يتميز الياباني بأرادته الصلبة القوية واصراره على التقدم والتغلب على كافة الصعوبات التي تعترض طريقه .
15. الروح الوطنية البناءة لليابانيين التي تبني للمستقبل وتحافظ على موجود من ممتلكات عامة (45) .
16. النزواج الفريد ما بين القطاعين العام والخاص ، فالقطاع الخاص المتجه نحو السوق على وفق حسابات دقيقة مع وجود قطاع عام نشيط الى جانبه لتشجيع روح النشاط العام والنظرة طويلة الاجل هو من قاد الى تفوق الاقتصاد الياباني .
17. الاستثمار المرتفع : تعدد الاستثمارات اليابانية احد ابرز مظاهر تطور الاقتصاد الياباني ، وكوسيلة لتغذية هذا الاستثمار وزيادة حجمه قامت الحكومة اليابانية بتطوير النظام المالي بطرق شجعت الاسر والشركات على الادخار والاستثمار بمعدلات مرتفعة ، وقد توجه هذا الاستثمار نحو الصناعة في الداخل ونحو العالم وخاصة منطقة شرق آسيا التي ازدهرت بفضل هذا الاستثمار في الخارج (46) ، اذ اقامت اليابان مصانع في هذه المنطقة وفي دول العالم الاخرى وتجنبت الحواجز الكمركية .
18. مستوى عال من الادخار : لدى اليابانيون رغبة عالية في الادخار وتتراوح نسبة ما يدخرونه 20 - 40% من دخولهم .
19. شخصية الفرد الياباني الذي يمتلك حسا عاليا بالانضباط والرقابة الذاتية فلا يحتال على احد او يتخاذل لأجل توفير بعض المادة او الوقت (47) .
20. استقلالية الجهاز الحكومي : ويقصد به قدرة الاقتصاديين على صياغة السياسات وتنفيذها والتي تتماشى مع الاهداف الوطنية التي تحمل صبغة سياسية وتحجيم

مكاسب التكتلات السياسية عند حدها الأدنى، ولم تشمل هذه الاستقلالية الاقتصاديين من الفنيين فقط بل شملت جميع موظفي الحكومة تقريبا والذين هم من يعد القوانين من خلال التشاور مع اللجان السياسية للحزب الحاكم وممثلي القطاع الخاص ، وغالبا ما تصادق السلطة التشريعية في البلاد على قرارات الجهاز الحكومي، وبما انه يملك سلطة مستقلة فهو يتجاهل في الغالب ضغوطات القطاع الخاص، ويستطيع الجهاز الحكومي ان يحقق اهداف السياسة الاقتصادية من خلال التوجيهات الادارية التي تكون عبارة عن توصيات غير ملزمة والتي يتم تدعيمها عن طريق منح حوافز سخية تتمثل بالتراخيص وتخصيص النقد الاجنبي والتهديدات المبطنة بمنع هذه الحوافز عن الشركات غير المتعاونة (يتمتع موظفي الحكومة في اليابان بالحماية من الضغوط السياسية من خلال الهيئة الوطنية لشؤون الموظفين وهو عبارة عن جهاز مستقل يحدد سياسة توزيع اجور موظفي الحكومة وحوافزهم ، ويدير اختبارات التقدم للخدمة المدنية ، ويتحكم في اغلب التعيينات، فلرئيس الوزراء الحق في اختيار وزراء حكومته وحيانا نائب او نائين لكل وزير في كل وزارة ، بينما تتولى الهيئة الوطنية لشؤون الموظفين مسؤولية بقية موظفي الحكومة (48) .

المحور الرابع : امكانية استفادة العراق من تجربة اليابان التحديثية .

على الرغم من ان العراق اخذ يرسل البعثات الى اوربا والولايات المتحدة في عشرينيات القرن الماضي كجزء من استراتيجية تنمية العراق وتطويره والارتقاء بمستوى التعليم من خلال انشاء الجامعات ومراكز الابحاث وبيوت الخبرة وتوسيع التعليم بمختلف انواعه الا ان زيادة موارد العراق بعد تأميم النفط في العام 1972 منحت التنمية دفعة قوية اذ تم وضع الخطط التنموية الطموحة التي ركزت على تطوير البنى الارتكازية والاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي ، وحقق العراق في هذا المجال نجاحات ملحوظة وضعته على عتبة الانتقال من دولة نامية الى دولة أكثر تقدما في بداية ثمانينيات القرن الماضي بما يمتلكه من عقول مفكرة وملاكات فنية متدربة ونهوض صناعي وتكنولوجي ومعاهد وبحوث متخصصة لكن المشاكل التي عانى منها العراق والمتمثلة بالحرب العراقية - الايرانية 1980 - 1988 ، والحصار الذي فرضته الامم المتحدة على العراق في العام 1991 بعد دخوله للكويت الذي استنزف

الثروات الوطنية ودمر البنى التحتية ووقف جزء كبير من نشاط العراق الاقتصادي (49) ثم جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 ليحدث تغييرا كبيرا ليس على الصعيد السياسي وطبيعة الحكم فقط بل شهد العراق انفتاحا اقتصاديا وتحول تدريجي نحو اقتصاد السوق ، لكن الظروف التي صاحبت هذا التغيير وخاصة عدم الاستقرار الامني وتأثيراته على عملية التنمية لم تعطي الفرصة لبيان الآثار المتوقعة لهذا التغيير وتقييم العملية بشكل موضوعي، لكن رغم ذلك هناك تحول واضح في العملية التخطيطية لصالح تعزيز دور السلطات المحلية وتزايد دور القطاع الخاص وتبلور قوانين للأستثمار ، وتوقيع اتفاقيات مع الشركات النفطية العالمية بهدف زيادة انتاج العراق النفطي وتعظيم موارده (50) للاستفادة منها في دعم خطط التنمية المستقبلية.

وبما ان اليابان تعد من الدول القليلة الموارد فأن ذلك كان له تأثير كبير على نوعية العلاقات التي تقيمها مع الدول الاخرى خاصة تلك التي تمتلك الموارد المهمة لصناعتها والاسواق اللازمة لتصريف منتجاتها ، وشكل هذان العاملان المرتكز الاساسي الذي قامت عليه سياسة الحياد والتوازن التي تنتهجها اليابان والتي مكنتها من اقامة علاقات قوية ومتوازنة مع اغلب دول العالم على حد سواء (51) ، كما تعد اليابان في مقدمة الدول المانحة للمساعدات والمعونات التي تخصص لها حصة كبيرة من ميزانيتها السنوية ويتم توجيهها عادة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية معتمدة في تقديمها على سياسة التعاون الثنائي وليس في اطار مؤسسات متعددة الاطراف ، ويمكن النظر الى هذه المساعدات على انها اداة دبلوماسية واقتصادية لتحسين قابلية اليابان للتنافس مع خصومها ودليل ذلك ان وزارة الخارجية والاقتصاد اليابانية اضحت طرفا في تحديد كمية هذه المعونات ووجهتها ، لذا فأن استفادة اليابان من تقديم المعونات تسير في مضامين الاول تحدد اهداف الاقتصادية والاخر تحكمه الاعتبارات السياسية ، وقد اصدرت الحكومة اليابانية في العام 1992 وثيقة المساعدات الرسمية للتنمية والتي اشترطت فيها كمقابل لتقديم المساعدات مبادئ مهمة ابرزها : الاهتمام بالبيئة ، وضرورة عدم استخدام هذه المساعدات للأغراض العسكرية ، وتبني مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق واحترام حقوق الانسان (52) .

تتنوع مساعدات التنمية الرسمية اليابانية ما بين اولا : المنح التي لا تترتب عليها اي التزامات من قبل الدول التي تتلقى المساعدة ، وتنقسم هذه المنح الى قسمين : العامة والتي

تقدم الى مشروعات عامة او من اجل تخفيف اعباء الديون او دعم اصلاحات التكيف الهيكلي ، والخاصة التي تقدم لدعم صناعات الصيد في الدول النامية والمنح العاجلة ، والمنح الثقافية ، ومساعدات الغذاء ومساعدات زيادة انتاج الغذاء ، وثانيا : التعاون الفني والذي يتضمن قبول متدربين للتدريب في اليابان ، ودعوة الشباب لزيارة اليابان ، وارسال خبراء يابانيين للدول النامية ، وبرامج المتطوعين اليابانيين في الخارج ، والتعاون الفني في مشروعات معينة ، وثالثا : برامج تخفيف اثار الكوارث الدولية ، ورابعا : قروض المساعدات ذات الفائدة المنخفضة والتي تقدم لمدة طويلة ، وخامسا : المساعدات التي تقدم من خلال المنظمات الدولية ، وتشترط اليابان عند تقديم هذه المساعدات عدم استخدامها للاغراض العسكرية وتطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان واعتماد الاقتصاد الرأسمالي واخيرا الاهتمام بالقضايا البيئية (53).

انطلاقا من ذلك وبما ان العراق بدأ بأقامة نظام اقتصادي جديد بعد العام 2003 يقوم على اساس اعتماد مبدأ اليات السوق والمبادرة الخاصة ، والاندماج في الاقتصاد العالمي ، وتشجيع الانفتاح والتجارة الحرة مع الدول الاخرى لذا كانت اليابان من اوائل الدول التي عبرت عن رغبتها في مساعدة العراق ودعمه في اعادة بناء ما دمرته حرب العام 2003 اذ قدمت اليابان للعراق خمسة مليارات دولار توزعت ما بين مليار ونصف المليار دولار منحة خاصة من غير فوائد للحاجات الانسانية ، وثلاثة مليارات ونصف المليار دولار قروض ميسرة لمدة طويلة (54) ، كما ارسلت الحكومة اليابانية موظفين الى بغداد والبصرة في ايار 2003 للتعاون في قضايا المساعدة في اعادة الاعمار والمسائل الانسانية والمساعدة الادارية في العراق التي قدمت من خلال مكتب اعادة الاعمار والمساعدة الانسانية ، وفي 25 نيسان 2003 قررت الحكومة تقديم مساهمة قدرها 2,5 مليون دولار الى برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لمشروع الطوارئ لتنظيف ميناء ام قصر ، واعلنت الخارجية اليابانية عن سلة مساعدة اليابان للعراق تشمل برنامج اعادة اعمار العراق والتوظيف بمبلغ 6 ملايين دولار تقدم من خلال برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، وبرنامج اعادة تأهيل التعليم الاولي في العراق بمبلغ مليون دولار يقدم من خلال صندوق الطفولة الدولي التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف) و 30 مليون دولار لإعادة تأهيل محطة توزيع الطاقة الكهربائية الوطنية ،

ومساعدة طوارئ لتأهيل وتجهيز المستشفيات ، وبرنامج طوارئ لتأهيل المياه ومياه الصرف الصحي والمشاريع الأخرى .

تضمنت هذه السلة أيضا مساعدات بقيمة 2,5 مليون دولار قدمتها مؤسسة السكك الحديدية اليابانية وهي تصنف ضمن المنظمات غير الحكومية للقيام بنشاطات طوارئ لأغاثة اللاجئين العراقيين في شمال العراق والاردن ، وقدمت مشروعات ضخمة لإعادة الأعمار مثل إعادة تأهيل طوارئ لمحطة الطاقة الكهربائية في الهارثة في محافظة البصرة ، وتأهيل مستشفى الكاظمية التعليمي .

وعلى الرغم من تدهور الوضع الأمني في العراق خاصة بعد العام 2006 وتعرض عدد من اليابانيين لعمليات خطف وقتل وسحب قوتها العسكرية من العراق إلا ان اليابان استمرت في تقديم الدعم والعون لمشاريع الأعمار الرئيسة في العراق إلا ان الوضع الأمني جعل من الصعب تنفيذ قسم من هذه المشاريع (55) .

وبما ان اليابان لديها الرغبة في مساعدة العراق على بناء بلده والنهوض بمستواه فمن الممكن استثمار هذه الفرصة للأستفادة من التجربة اليابانية في التنمية ، على الرغم من ان كل تجربة وطنية هي نتاج للجغرافيا والتاريخ والثقافة ولا يمكن نقلها كما هي الى البلدان الأخرى التي توجد فيها انماط من التطور ، اما تطعيم القيم والمؤسسات في اي بلد مستعير لتلك التجارب التي طبقت في الخارج فمن المرجح ان يخلق نوعا من الاضطراب والتناقض مما ينزع الى جذب البلد المتلقي في اتجاهات متعارضة وتأخير التكامل الوطني الذي يعد شرطا مسبقا للتنمية ، فعلى كل بلد ان يختار استراتيجية التنمية وتوليفة التراث والحداثة المطلوبة لحشد التأييد الوطني لبرنامج الإصلاح والتغيير الهيكلي .

ان تغيير القيم والمواقف والمؤسسات ونوعية القيادة امر مطلوب لمحاكاة النموذج الياباني في التصدي لتحديات التنمية من خلال نشر التعليم ، وقبول حتمية التغيير وما يترتب عليه من نتائج ، والتفتح للمعرفة الجديدة والابتكار ، والمزج بين التراث والتجديد ، وخلق توليفة متوازنة من المنافسة والتعاون ، ودعم ثقافة سياسية تستمد جوهرها ومادتها من توافق الرأي والتجانس والمشاركة ، مما يضفي مشروعية على القيادة على اساس من الاداء المحجوب في الانجازات العلمية في ميدان تلبية احتياجات الناس الدائمة (56) .

كما يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في العراق في المجالات الآتية :

- 1- الإدارة من خلال الاستفادة من ممارساتها وادواتها وتكنيكها وانظمتها مع ضرورة عدم اهمال عنصر الموائمة وضرورات التكيف وما تحتاجه الإدارة في بلدنا .
- 2- توطين التكنولوجيا من خلال دعم مؤسسات التعليم العالي التي هي اداة النهوض بالمجتمع في مختلف حقول المعرفة والانتاج والابداع ، فالنوظيف بهدف تحسين الانتاج العلمي ووضعه في خدمة المجتمع هو المدخل الطبيعي للأرتقاء بالانسان اولاً ، وبالمجتمع ثانياً ، وبالحضارة الانسانية الشمولية في عصر العولمة ثالثاً .
- 3- التنمية البشرية المستدامة اذ يلاحظ ان الخطط التنموية العربية عامة والعراقية خاصة تبدي اهتماماً متزايداً بأحوال الناس الصحية والتربوية والمعيشية والبيئية والسياسية وغيرها ، فالانسان هو موضوع التنمية وغايتها ، وبما ان التنمية تنظر للانسان كونه كائن متجدد فأفضل اشكال التنمية الملائمة لتجدهه هي التنمية المستدامة التي تفترض الديمومة والاستمرارية لأقامة التواصل ما بين الاجيال المتعاقبة ، وادخار قسم من الثروات الطبيعية التي هي حق من حقوقها المشروعة ، فلن تقف التنمية عند حدود التنمية المادية فقط ، بل ستعدها باستمرار لتلبية حاجات الانسان الروحية والثقافية والفنية وغيرها (57) .
- 4- بناء نظام تعليمي متقدم مع ايلاء اهتمام نحو تدريس الرياضيات والهندسة والتعليم الفني.
- 5- الاهتمام بمسألتي الاجادة والاتقان في العمل ، ولا نغالي اذا قلنا ان الآسيويين ومنهم اليابانيين ليسوا بالضرورة أكثر ذكاءً وعبقرية من اقرانهم العرب والعراقيين ، لكنهم يتميزون بأنهم أكثر نشاطاً ودأباً في العمل وأكثر اخلاصاً واتقاناً ، ويرجع البعض ذلك الامر الى المنظومة القيمية التي اصبحت عنصراً مهماً وفاعلاً في بناء النظام الذي يحكم اخلاقيات العمل .
- 6- ايجاد مؤسسات عامة وخاصة ذات كفاءة عالية ، فأني نهضة جادة بحاجة الى ما يمكن ان نسميه " الكفاءة المؤسسية " اي ان تكون المؤسسات على درجة عالية من الكفاءة الادارية والتنظيمية ، فالكفاءة الاقتصادية بحاجة الى كفاءة

مؤسسية واجتماعية واذا لم يتوفر ذلك فأنها ستصاب بخلل كبير من خلال ما يحدث من اهدار وتبديد للموارد ، وما يصاحب ذلك من قلق واخلل اجتماعي عميق ، وما يمتاز به العراق كغيره من الدول العربية هو عد توفر البيئة المؤسسية الملائمة التي تساعد على رفع كفاءة الاداء لكل من العام والخاص(58) .

7- العمل على دعم الاستقرار السياسي في البلاد وتوفير الارادة للتقدم ومنح المواطن حرياته الاساسية دون المساس بالامن الوطني .

8- تمويل خطط التنمية بما يلائم ظروف البلد والاستفادة من القروض والمساهمات الاجنبية بما لا يتعارض مع السيادة الوطنية .

9- تشجيع العلماء والفنيين واىلاء تطبيقات براءات الاختراع والبحوث الالهية اللازمة و المحافظة على الكفاءات العالية ورعايتها للحد من هجرتها (59)

ان الواقع المعاش حاليا في جميع الدول العربية ومنها العراق تظهر ان البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والادارية والعسكرية فيها غير مؤهلة حاليا للاستفادة من نموذج التنمية اليابانية ، بسبب تزايد نسبة الامية ، وفقدان التجانس ما بين النخب الحاكمة على جميع المستويات ، وتوجيه الحكومات للعسكر من اجل قمع المواطنين وليس حماية الوطن ، واتصاف العلاقة بين التراث والحداثة بصفة التناحر والتدمير وليس التفاعل والاحترام (60) ، هذا من جانب ومن جانب اخر فأن تبني تجربة التحديث سواء اليابانية اوغيرها من التجارب الاسيوية كما هي بدعوى تشابه بعض الظروف او لكوننا عرب آسيويون مثلهم سيؤدي الى نتائج غير مجدية بل قد تكون عكسية ، فالاقتياس الاعمى سيقود حتما الى نوع من التشريق الذي ينتهي بأستلاب مشابه للتغريب (61) .

الخاتمة :

كانت هناك معطيات مختلفة اسهمت في حصول اليابان على الدعم الغربي في بداية النهضة اليابانية هي ظروف الحرب الكورية 1950 - 1953 ، ووصول الشيوعيين الى السلطة في الصين في العام 1949 ، وتبني الولايات المتحدة لمبدأ محاربة الشيوعية لتتحول اليابان من دولة عدو للولايات المتحدة الى صديق تستند عليه في رسم مخططاتها

واستراتيجيتها في منطقة شرق آسيا ، وساهمت هذه الظروف في فتح ابواب التكنولوجيا الغربية امام اليابان لتستفيد منها بحنكة وذكاء .

اجتمعت عوامل عدة لأنجاح النموذج الياباني في التنمية هي القوة العاملة الكفوءة والمدرية ، والاستثمارات الاجنبية الضخمة التي استثمرت في قطاعات الاقتصاد المختلفة ، والكثافة السكانية العالية ، والتجارة النشطة والواسعة ، والموارد المالية الوفيرة ، وارتفاع مداخيل الضرائب والصناعات المتطورة خاصة الالكترونية منها ، والمستوى المرتفع للدخل الفردي الذي جعل السوق الياباني من اكبر الاسواق الاستهلاكية في العالم ، وتطوير مناهج واساليب البحث العالمي والاستثمار الواسع النطاق في التنمية البشرية ، والنظام التعليمي المتطور والحديث ، ووجود طبقة وسطى عريضة ومثقفة .

اثمر الجهد الياباني عن نتائج ملحوظة منها : قدرتها على توظيف استثماراتها المالية الوفيرة خارج اليابان ، واحتلال بنوكها ومصارفها المالية وشركات تأمينها مراتب متقدمة على المستوى العالمي ، وتقدمها في مجال انتاج السيارات والرقائق الالكترونية والروبوت على الدول المتقدمة في هذا المجال لا سيما الولايات المتحدة ، واستقرار مستوى النمو الاقتصادي الياباني وغيرها .

ان هناك امكانية في استفادة العراق من النموذج الياباني في التنمية ، لكن هذه الفائدة يجب ان يسبقها دراسات علمية جادة ومعمقة للجوانب التي يمكن الاستفادة منها نظرا لاختلاف الظروف الموضوعية والذاتية بين البلدين حتى لا يقع العراق في فخ التفرغ والتقليد الاعمى الذي قد يقود الى نتائج عكسية يصعب التخلص من آثارها على المدى البعيد ، وتطوير آليات للتعاون في مختلف المجالات بين العراق واليابان للاستفادة من الخبرات اليابانية الواسعة ، وتشكيل مؤسسات ثقافية مشتركة تكون مهمتها تطوير العلاقات بين البلدين وتوثيقها ، وتعميق العلاقات الاقتصادية لا سيما في مجال الطاقة بين البلدين ، ومحاولة الاستفادة من ايجابيات التجربة اليابانية وتلافي الكثير من سلبياتها .

الهوامش والمصادر :

- 1- Daniel Lerner , Modernization : Social Aspects , in DaviL . Shills (ed) International Encyclopedia Social Sciences , Lougndon , The Macmillan Company and Free Press , vol. 10 , 1968 , pp . 386 - 387.
- 2- Ibid , p . 388 , p . 393.

- 3- خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان مصطلحا التنمية والتحديث يستخدم اساسا للاشارة الى نمو العقلانية (التي يصاحبها تراجع السحر والروحانية) والى الطرق العقلانية في التفكير والسلوك (بوصفها مناقضة للطرق المقدسة او اللاهوتية) والى انماط الفعل المتحررة التي حررت الناس من سلاسل الخرافة وقيود الاستبداد ، للمزيد من التفاصيل ينظر : F.LaMondTullis, Politics & Social Change in Third World Countries, New York, John Wiley & Sons Inc, 1973,p.25 – 26 .
- 4- Ibid , p. 32 , p. 40 , p. 50 .
- 5- د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية : الدروس المستفادة بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 155.
- 6- روبرت جران، ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة سمير كريم، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 67 .
- 7- د.محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 155 – 156 .
- 8- نقلا عن : كينيتشي أونو ، التنمية الاقتصادية في اليابان : الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية ، ترجمة د.خليل درويش ، مراجعة هيروشي شيوجيري ود. منى البردعي ، القاهرة ، دار الشروق ، 2008 ، ص 40 .
- 9- كيشورمحيوباني ، نصف العالم الآسيوي الجديد : التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق ، ترجمة سمير كريم ،مراجعة غادة وحيد ، تقديم محمود محي الدين ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2009 ، ص 119 .
- 10- سكوت سي . فلانجان وبرادلي أم . ريتشاردسون ، السياسة في اليابان ، في جابريل ايه . الموند وجي بنجهام باويل الابن (محرران) ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبدالله ، مراجعة سمير نصار ، عمان ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 511
- 11- البوشيدو هي مجموعة مبادئ تشكل ميثاق شرف كان يعتمده مقاتلو الساموراي ، ونتيجة عسكرة المجتمع الياباني منذ بداية القرن العشرين تحولت هذه العقيدة الى محور اساسي للتنشئة الاجتماعية العامة ، فكل ياباني كان يرى ان عليه تقديم حياته من دون تردد ليحيا امبراطور اليابان ، فالامبراطور بموجب هذه العقيدة رمز مقدس وتقديم الحياة دفاعا عنه وعن رايته واجب معنوي اساسي وشرف كبير ، للمزيد من المعلومات ينظر : د. فردريك معوق ، المارد الآسيوي يسيطر : مقارنة سوسيو- معرفية لتجارب معاصرة (اليابان - كوريا - سنغافورة - الصين) بيروت ، منتدى المعارف ، 2013 ، ص 27 ، ص 44 .
- 12- باتريك سميث ، اليابان رؤية جديدة ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة عالم المعرفة ، 268 ، الكويت ، المجلس الوطني الاعلى للثقافة والفنون والاداب ، 2001 ، ص 172.
- 13- سكوت سي . فلانجان وبرادلي أم . ريتشاردسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 577 – 588 .

- 14- د. شادية فتحى، الدولة والنهضة في اليابان، في: د. جابر عوض (محرر)، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2009، ص 71 - 74 .
- 15- أماني مسعود الحديني، اليابان، في: د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد الخالق مسعد (محرران) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص 108 - 109 .
- 16- باتريك سميث، مصدر سبق ذكره، ص 231 - 232 .
- 17- أماني مسعود الحديني، مصدر سبق ذكره، ص 109 - 110 .
- 18- د. مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 177 - 178 .
- 19- أماني مسعود الحديني، مصدر سبق ذكره، ص 110 - 112 .
- 20- المصدر نفسه، ص 112 .
- 21- تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق اسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، سلسلة دراسات مترجمة رقم 11، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص 147 .
- 22- ماجدة علي صالح، اليابان، في: د. محمد السيد سليم ود. رجاء ابراهيم سليم (محرران)، الاطلس الآسيوي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2003، ص 457 .
- 23- تعود الاسباب الحقيقية لأزمة 1990 الاقتصادية الى الارتفاع المستمر والكبير في اسعار الاسهم والعقارات التي بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، فبنهاية العام 1989 كانت قيمة الاسهم في الاسواق اليابانية قد بلغت خمسي القيمة الاجمالية لجميع الاسهم التي تم تداولها في اسواق العالم كافة، اما قيمة العقارات والاراضي في اليابان فبلغت اربعة امثال قيمة العقارات والاراضي في الولايات المتحدة، وقد ساعد على هذا الارتفاع في قيمة الاسهم والعقارات القروض الضخمة والميسرة التي قدمتها البنوك اليابانية للمقترضين لتمويل شراء الاراضي والعقارات ظنا منها بأن قروضها مؤمنة لان اسعار العقارات لم تهبط في اليابان سابقا، فضلا عن ان قروضها كانت مضمونة بعقارات، لكن اليابان دفعت ثمن المضاربة في اسعار الاسهم والعقارات غالبا عندما هبطت الاسهم والعقارات حتى وصلت الى اكثر من النصف بحلول العام 1993، للمزيد من التفاصيل ينظر: روبرت جران، مصدر سبق ذكره، ص 43 - 44، و ص 103 - 106 .
- 24- للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه ص 21 - 22، ود. شادية فتحى، الدولة والنهضة الحديثة في اليابان، في: د. جابر عوض (محرر) دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2009، ص 79 - 80 .

- 25 مسعود ظاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 188 – 189 .
- 26 د.محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 158 – 159 .
- 27 للمزيد من التفاصيل حول الازمة المالية الآسيوية ينظر: روبرت جران، مصدر سبق ذكره، ص ص 107-109، وص (251) .
- 28 للمزيد من التفاصيل ينظر : السيد صدقي عابدين ، اليابان والعولمة ، في : د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران) ، آسيا والعولمة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، 2003 ، ص 204 ، و ص ص 198 – 199 .
- 29 كينيتشي أونو ، مصدر سبق ذكره ، ص 266 .
- 30 للمزيد من التفاصيل : ينظر فريدريك معنوق ، مصدر سبق ذكره ، ص 45 ، وفوزي حسن حسين ، الصين واليابان ومفومات القطبية العالمية بيروت ، دار المنهل اللبناني 2009 ، ص ص 192 – 193 .
- 31 اطلس بلدان العالم (الاروس) ، تعريب جورج قاضي ، بيروت ، دار عويدات للنشر والطباعة ، 2013 ، ص 95 .
- 32 المصدر نفسه ، ص ص 203 – 205 .
- 33 د. نسرين حكيمي ، اليابان واستراتيجية القوة ، ترجمة كمال السيد ، بيروت ، دار الحق ، 1994 ، ص 123 .
- 34 د. شادية فتحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 75 – 76 .
- 35 المصدر نفسه ، ص ص 76 – 78 .
- 36 سلمان بو نعمان ، التجربة اليابانية : دراسة في اسس النموذج الحضاري ، بيروت ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2012 ، ص ص 132 – 134 ، ص 164 .
- 37 فريدريك معنوق ، مصدر سبق ذكره ، ص 46 .
- 38 هنري كيسنجر ، النظام العالمي الجديد : تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ ، ترجمة فاضل جتكر ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2015 ، ص 188 .
- 39 د. فريدريك معنوق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 46 – 49 .
- 40 فوزي حسن حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 198 – 199 .
- 41 المصدر نفسه ، ص ص 200 – 202 .

- 42 امانى مسعود الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 114 - 115 .
- 43 عبدالله مكى القروص ، اليابان في عيني مندرب من السعودية ، بيروت ، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 52 .
- 44 تقرير البنك الدولي للسياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص 216 و ص ص 222 - 223 .
- 45 عبدالله مكى القروص ، مصدر سبق ذكره ، ص 96 ، و ص ص 130 - 132 .
- 46 روبرت جران ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 و ص 21-22 .
- 47 د. تقيّة محمد المهدي حسان ، من اسرار نجاح التجربة اليابانية ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد الخامس ، 2011 ، ص 142 .
- 48 للمزيد ينظر : تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص 226 .
- 49 ناجح الراوي ، التقانة والتحديث في تجارب العالم الثالث ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 286 ، كانون الاول ، 2002 ، ص ص 69 - 70 .
- 50 د. علي حسين حسون ، اشكالية التنمية في الاقتصاد العراقي بين وفرة الموارد وتخلّف الواقع : رؤية تاريخية ، في : البروفسورة كيكو ساكاي ود. محمود عبد الواحد القيسي (تحرير وتقديم) ، العراق واليابان في التاريخ الحديث : التقليد والحداثة ، بغداد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، 2010 ، ص 162 .
- 51 عبدالله مكى القروص ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 117 - 118 .
- 52 للمزيد من التفاصيل ينظر : د. كاظم هاشم نعمة ، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة ، عمان ، دار آمنة للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص ص 123 - 124 .
- 53 السيد صدقي عابدين ، العلاقات العربية - اليابانية ، في د. هدى ميتكس والسيد صدقي عابدين (محرران) ، العلاقات العربية - الآسيوية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، 2005 ، ص 109 .
- 54 د. مهدي الحافظ ، روح العصر ومسارات التحول في العراق ، عمان ، مطابع دار الاديب ، بلا سنة ، ص ص 370-371 .
- 55 كيكو ساكاي ، العراق واليابان : تاريخ وعلاقات ، ترجمة وتقديم د.علي حسين حسون و د. محمود عبد الواحد محمود ، بغداد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، 2009 ، ص ص 89 - 91 .
- 56 د. مسعود ظاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 383 - 384 .
- 57 للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ص ص 365 - 369 ، و ص 376 .

-58 د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 190 - 192.

-59 ناجح الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 70 - 71 .

-60 د. مسعود ظاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص 384 .

-61 سلمان بو نعمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.

